المحاضرة رقم06: ميزان المدفوعات : مدخل مفاهيمي

يعد ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لوضعية الصرف لبلد ما ، كما يعتبر من أهم الأدوات أو المؤشرات التي تعتمد عليها السلطات في وضع معالم سياستها الاقتصادية المختلفة على ضوء الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات (عجز،فائض) .

1/ مفهوم ميزان المدفوعات

- يعرف ميزان المدفوعات لبلد ما بأنه:" سجل منظم بكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة بين المقيمين في البلد (أفراد، شركات، هيئات حكومية) وبقية العالم"

- "هو بيان إحصائي يبين فيه مجموع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية بين بلد معين مع بقية البلدان الأخرى (العالم الخارجي) خلال سنة"

- يعتبر ميزان المدفوعات كمقياس لتبادلات الدولة مع العالم الخارجي، وقد أعطى صندوق النقد الدولي تعريفا لميزان المدفوعات في الموجز رقم 5 لسنة 1993 على أنه " البيان الإحصائي أين تسجل ولمدة محددة مجموع التدفقات بين اقتصاد بلد والشركاء التجاريين ، خلال مدة معينة يمكن أن تكون شهر أو ثلاثي أو سنة"

- وعموما تتفق جميع التعاريف في معنى واحد وهو أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل إحصائي أو محاسبي موثق رسميا يعتمد قيدا مزدوجا لخلاصة المقبوضات والمدفوعات بين المقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحولات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين في خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

عند عملية استيراد الدولة للسلع أو الخدمات، ينتج عن هذه العملية دفع مقابل بالعملة الأجنبية أين يسجل في الجانب المدين لميزان المدفوعات وعلى العكس منه عندما تقوم الدولة بتصدير سلع أو خدمات تتلقى مقابل ذلك العملة الأجنبية والتي تسجل في الجانب الدائن

**** خصائص ميزان المدفوعات:

- **سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسميا**
- **القيد المزدوج :** والذي يتضمن كافة التدفقات الداخلية إلى البلد كمقبوضات والتدفقات الخارجية كمدفوعات

- **المقيمون من الأشخاص:** والمقصود بالشخص هنا الشخص الطبيعي أو المعنوي كالشركات.
- **فترة زمنية معينة :** والتي تحدد عادة بمدة زمنية تعادل السنة .

2/ أهمية ميزان المدفوعات

- يظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملة المحلية.
- يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم
- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية والنقدية
- يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

ومع ذلك فإن هذا الميزان لا يبين أسباب حدوث التغييرات في بعض عناصره كما وأنه يخفي مبادلات المقايضة والهبات والتعويضات العينية ، حيث أن هذه التغييرات أو المبادلات تظهر في بنود (أو فقرات) ميزان المدفوعات الدولية كمقبوضات و/ أو مدفوعات نقدية.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والاستيرادات أو بين تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة ، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الإفادة منها وخاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المعني.

كما وأن ميزان المدفوعات لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما ، بل أنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة أي أنه لا يبين مثلا الفرق الآني بين الاستثمارات الوطنية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.

3/ العوامل الاقتصادية المؤثرة في ميزان المدفوعات

- **التضخم :** يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية ، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.
- **معدل نمو الناتج المحلي:** تؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.
- **الاختلاف في أسعار الفائدة :** يبدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل ، بهدف استثماراها في تملك سندات ذات عائد مرتفع ، والعكس.
- **سعر الصرف:** تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

4/ هيكل ميزان المدفوعات وتقسيماته :

- **تقسيماته:**

حيث ينقسم ميزان المدفوعات إلى 03 أقسام رئيسية كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكـــــل رقم 01 : أقسام ميزان المدفوعات

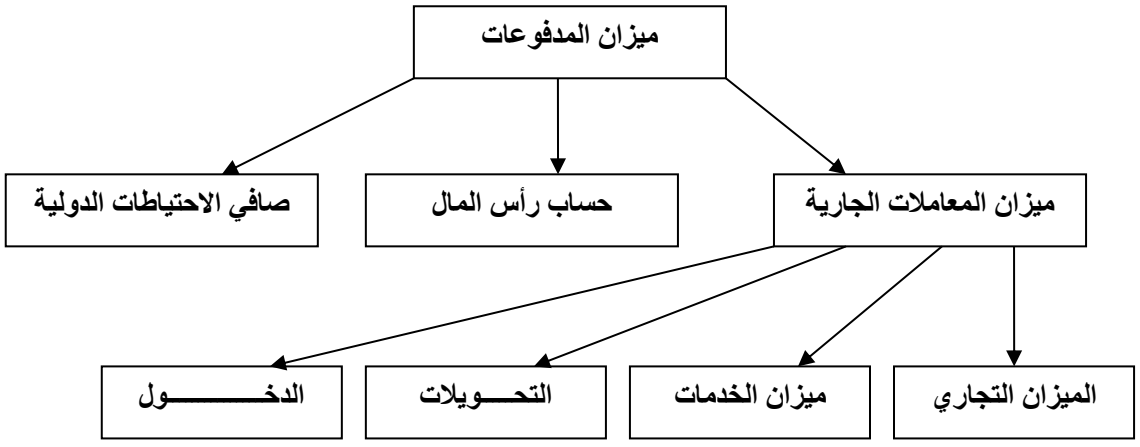

إن الشكل أعلاه، يبين تقسيمات ميزان المدفوعات والمتمثلة فيما يلي:

1- ميزان المعاملات الجارية : balance de transaction courants

تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تبدي تأثيرا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها وفي الفترة التي حصلت فيها وليس في السنوات أو المراحل الآتية وهو يتكون من :

- **الميزان التجاري : balance commercial** وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات بلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، ويشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ماغير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل علينا عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات

طريقة القيد : الصادرات تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى البلد وتقيد في الجانب الدائن ، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين حيث أنها تبين مدفوعات الدولة إلى الخارج.

ويشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا وإذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا.

- **ميزان الخدمات : balance de service** ويشمل ميزان الخدمات على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة ، الطيران ، السكك الحديدية، وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر كما تشمل أيضا إيرادات الحكومة والانفاق على الدفاع والإدارة وما وراء البحار.

طريقة القيد : الخدمات التي قدمت من مواطنين الى الاجانب تسجل في الجانب الدائن لانه ينتج عنها دخول الاموال اجنبية الى الدولة اما الخدمات التي قدمت الى مواطنين من الاجانب فانها تقيد في الجانب المدين لانها تؤدي الى زيادة مدفوعات الدولة الى الخارج.اما عائدات

استثمارات رؤوس الأموال في الخارج والتي هي عبارة عن فوائد القروض إلى الشركات والهيئات الأجنبية ، وأرباح الا ستثمارات في الخارج فت سجل في جانب الحقوق بالن سبة للدولة المصدرة لرأس المال وفي الجانب الدائن بالنسبة للدولة المستوردة لرأس المال، أما الأرباح أو الفوائد التي لا تعود إلى الدولة الأم فإنها تضاف إلى استثماراتها الخارجية وتزيد من حقوقها.

- **التحويلات:** وهي تشمل التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية (عينا) أو موارد مالية (نقدا) من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل أو عوض في الحال وهذه التحويلات قد تكون خاصة أو رسمية.

أ-تحويلات خاصة: وتشمل الهدايا والهبات والإعانات والتبرعات (عينية أو نقدية) المقدمة أو المستلمة من الأفراد والمؤسسات الخاصة (دينية ،ثقافية، خيرية).

ب-تحويلات رسمية: وتشمل المعاشات والمنح والتعويضات (نقدية أو عينية) المقدمة أو المستلمة من الحكومات مثال ذلك منح الإغاثة من الكوارث الطبيعية، أو لتمويل شراء معدات حربية ، والتعويضات عن خسائر الحرب.

وتسجل مثل هذه التحويلات بالمثل مرتين في ميزان المدفوعات، بالرغم من حقيقة أنها في الواقع معاملات من طرف واحد تفتقر إلى عوض أو مقابل ، فالشخص أو الحكومة تحول سلع ، خدمات ، أو نقود إلى شخص آخر أو حكومة أخرى، ولكن لا يستلم شيئا في المقابل . ومع ذلك ففي أي نظام للحسابات، كافة المعاملات يجب أن تؤخذ في الاعتبار . فإذا أهديت أو منحت أية بنود، فإنها يجب أن تسجل, العوض أو المقابل يجب أن "يورد" الطريقة لعمل هذا هي ان نجري أي قيد يوضح طبيعة المنحة أو الهبة في الجانب من الحساب المقابل للقيد عن البند المعطى أو المستلم بدون مقابل.

- **ميزان الدخل :** يشمل ميزان الدخل كل دخول العمل ودخول العمليات الاستثمارية المباشرة

2-حساب رأس المال:

يسجل في هذا الحساب تدفقات رأس المال (استثمارات وقروض) من وإلى الدولة خلال فترة إعداد الميزانية، وعادة ما يتم تقسيم هذا الحساب إلى حسابين على النحو التالي:

-الاستثمارات طويلة الأجل: ويقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن العام الواحد ، وتضم الاستثمارات المباشرة، والقروض طويلة الأجل ، وهي توضح مركز الدولة كدائنة أو مدينة للخارج ولأجل طويل.

أ-الاستثمارات المباشرة: حدد صندوق النقد الدولي الاستثمار المباشر بأنه المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة، ويتضمن ذلك، فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية، والعقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج.

ب- القروض الدولية

- الاستثمارات قصيرة الأجل: وتسجل حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل المحمولة من الخارج في الجانب الدائن ، وعلى العكس من ذلك تقيد في الجانب المدين إذا كانت محمولة إلى الخارج.

3-صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقد والأصول السائلة (حساب التسويات الرسمية) :

يسجل في هذا الحساب تحركات الاحتياطات المالية للدولة وتكون في شكل ذهب أو عملات أجنبية ويحتفظ بها البنك المركزي نائبا عن الدولة لتسوية الرصيد الدائن أو المدين الناتج عن حسابات ميزان المدفوعات.

وفيما يلي نموذج لميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي:

ميزان المدفوعات

الأقسام المكونة لهيكل الميزان	دائن (إيرادات)	مدين (مدفوعات)	الصافي (دائن أو مدين)

الحساب الجاري: **أولا: السلع والخدمات (الميزان التجاري)** 1. السلع. 1-1 الصادرات والواردات 2. حركة الذهب غير النقدي (الصافي) 3. السفر إلى الخارج 4. النقل 5. التأمين 6. دخول الاستثمارات (الدخل) 6-1 إيرادات من استثمارات مباشرة 6-2 إيرادات من الأسهم 7. أعمال حكومية 8. متنوعات **ثانيا: الهبات والتعويضات (تحويلات)** 9. تحويلات خاصة 10. تحويلات عامة **حساب رأس المال** **ثالثا: رأس المال و الذهب النقدي** أ. القطاع الخاص 11. الالتزامات طويلة الأجل 12. الالتزامات قصيرة الأجل			

13. الأصول طويلة الأجل 14. الأصول قصيرة الأجل ب. القطاع الرسمي والمصرفي 15. الالتزامات طويلة الأجل 16. الالتزامات قصيرة الاجل 17. الأصول طويلة الأجل 18. الأصول قصيرة الاجل 19. الذهب النقدي السهو والخطأ			

- **منهج القيد في ميزان المدفوعات:**

لتسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات نستخدم القيد المزدوج ، فلكل معاملة اقتصادية قيد مزدوج دائن ومدين ، فإذا روعيت هذه القاعدة بدقة فإن المديونية ستتساوى مع الدائنية وهذا التساوي هو نتيجة للطريقة الحسابية المستخدمة. ويتألف ميزان المدفوعات من جانبين:

جانب دائن ويرمز له بالرمز (+) ويحتوي على سجل لجميع المعاملات الاقتصادية التي ينشأ عنها دخول مدفوعات أجنبية ، الصادرات ، مثلا ، تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى الدولة وتقيد في الجانب الدائن وجانب مدين، ويرمز له بإشارة (-) وفيه تسجل كافة المعاملات الاقتصادية التي ينتج عنها أداء مدفوعات من الدولة إلى الخارج، الواردات تسجل في الجانب المدين حيث انه ينتج عنها زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج .

و لتوضيح مغزى هذا المنهج لا بد من اعطاء بعض الأمثلة لمختلف بنود ميزان المدفوعات.

المثال الأول: تصدير سلعا قيمتها 1000 وحدة نقدية دفعت بنقد أجنبي .

	دائن	مدين
سلع	(1000)	
رأس قصير الأجل		(1000)

تقيد هذه العملية مرة في حساب السلع بالدائن باعتبارها خروجا لقيمة (صادرات من سلعة معينة) ومرة في حساب الرأسمال قصير الأجل بالمدين باعتبارها دخولا لقيمة (ثمن هذه السلعة نقدا أجنبيا).

المثال الثاني: استيراد آلات بقيمة قدرها 2000 وحدة دفعت نقدا أجنبيا.

	دائن	مدين
سلع		(2000)
رأس قصير الأجل	(2000)	

تقيد هذه العملية مرة بالمدين في حساب السلع (دخول قيمة) ومرة بالدائن في حساب رأس المال قصير الأجل (خروج قيمة تتمثل في زيادة الالتزامات قبل الخارج).